



سنة القروض الصغرى 2005

إنشاء قطاعات مالية إدماجية لبلوغ أهداف تنمية الألفية

وثيقة مشروع السنة الدولية للقروض الصغرى 2005

"تركز السنة الدولية 2005 للقروض الصغرى على أهمية التمويل الصغير بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الجهود الجماعية المبذولة لبلوغ أهداف تنمية الألفية، إذ إن إمكانية الوصول المستدام إلى التمويل الصغير تساهم في التخفيف من الفقر بفضل خلق الموارد ومناصب الشغل، وتوفير التعليم للأطفال والخدمات الصحية للعائلات، ومنح السكان وسائل تمكنهم من اختيار ما يستجيب لحاجاتهم بأفضل الطرق. إن أكبر تحد يواجهها يتمثل في التصدي للإكراهات التي تحول دون مشاركة السكان في القطاع المالي مشاركة كاملة. بإمكاننا معا -بل من واجبنا- أن ننشئ قطاعات مالية إدماجية تكون عوناً للسكان على تحسين ظروف عيشهم." السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان، 29 ديسمبر 2003.

تمهيد

في العام 1998، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2005 "سنة دولية للقروض الصغرى" للتبوية بالدور الكبير الذي اضطلعت به القروض الصغرى في مجال التخفيف من الفقر. وفي ديسمبر من العام 2003، صادقت الدول الأعضاء على مشروع برنامج العمل الذي تقدم به السكرتير العام [أ-179/58]، ووجهت دعوة لكل من صندوق التجهيز التابع للأمم المتحدة وقسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة كي يتكفلا بالتنسيق المشترك لهذه التظاهرة. وجاء القرار [أ/488/58] ليوسع من الأهداف المتوخاة من هذه السنة مؤكداً أن "السكان الذين يعانون من الفقر، سواء في المدن أو القرى، هم بحاجة إلى القروض الصغرى وإلى التمويل الصغير اللذين سيمكّنهم من الرفع من دخلهم وتكوين رصيد خاص بهم ويجعلانهم أقل عرضة للفاقة." (انظر الملحق ب).

شكل صندوق التجهيز التابع للأمم المتحدة وقسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لهذا الغرض لجنة للتنسيق متساوية الأعضاء يترأسها مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وصندوق الأمم المتحدة لتنمية الرأسمال، مارك مالوش براون، يساعده نائب السكرتير العام خوسي أنطونيو كامبو. وتتمثل مهمة لجنة التنسيق هاته في ضمان السير الحسن لأنشطة هذه السنة في انسجام وتعاليم الأمم المتحدة وخطها العام، وأيضاً بتوافق مع تطلعات الدول الأعضاء في الجمعية العامة، كما يعبر عنها مشروع خطة العمل التي قدمها السكرتير العام للأمم المتحدة.

يقدم المشروع السنة الدولية للقروض الصغرى كمناسبة للمزاوجة بين الإمكانيات

الإعلامية المرتبطة بحدث سنوي والنزاهة والوضوح والعميق والشامل بخلق قطاعات مالية

إدماجية. ومقارنة بالعديد من المحاور السابقة التي وضعتها الأمم المتحدة شعارا للسنوات الدولية، فإن مجالي القروض الصغرى والتمويل الصغير قد حققا الكثير من أهدافهما. لهذا، فإن تنظيم هذه السنة ينبغي ألا ينظر إليه كعمل معزول، بل كامتداد منطقي لمسلسل يستهدف صياغة مقارنة فعالة من أجل مالية مصغرة مستدامة. ولأن هذا المشروع قد استفاد أيضا فائدة من السنوات الدولية التي تنظمها الأمم المتحدة، فإنه يقف وقفة متفحصة عند كل التفاصيل المرتبطة بالهدفين المرسمين لهذه "السنة الدولية" وهما: الرفع من قدرات التمويل الصغير وتوسيع أفاقه. ومن أجل تطوير أنشطة الشركاء واستقطاب فاعلين جدد، يقترح مشروع "الاستراتيجية السنوية الشاملة" توجيهات ونصائح ترمي إلى خلق التزام فعال ومنتج لكل الأطراف. كما يصوغ استراتيجية لجنة التنسيق ويقدم إطارا للعمل يسمح للدول الأعضاء ولوكالات الأمم المتحدة ولشركاء التمويل الصغير ببلورة خطة للعمل خاصة بالسنة الدولية.

الفهرست

التصور.....

الأهداف.....

الرسائل-المفاتيح

التدخل المطلوب.....

الدول الأعضاء

وكالات الأمم المتحدة والمانحون....

شركاء التمويل الصغير.....

بنية التنظيم.....

التواصل

أحداث خاصة

إقامة شراكات

تقرير حول الأنشطة في العالم

الأوصياء

التمويل

ما بعد سنة 2005

الملاحق

تعريفات

نص القرار

نجاحات كبرى

خطاظة تنظيم سنة القروض الصغرى

التصور

ستمكن سنة 2005، سنة القروض الصغرى، المنتظم الدولي من إدراك ما يكتسيه التمويل الصغير من أهمية في القضاء على الفقر وتطوير برامج موجودة سلفا تشجع على خلق قطاعات مالية إدماجية ومستدامة في العالم برمته.

وقد سمحت جهود كثيرة تسعى إلى اقتراح خدمات مالية للفئات الأكثر فقرا ببلوغ الأهداف التي وضعتها المؤتمرات الكبرى حول القروض الصغرى والتمويل الصغير، وأيضا الأهداف المتوخاة من برنامج "تنمية الألفية"، وخاصة الهدف المتمثل في تقليص عدد الناس الذين يعيشون في أقصى درجات الفقر إلى النصف في حدود سنة 2015. كما بينت الدراسات حول آثار التمويل الصغير أن:

-التمويل الصغير يمكن العائلات الفقيرة من تلبية حاجاتها الحيوية ويحميها من الحوادث التي تعترضها في حياتها؛

-استعمال العائلات ذات الدخل الضعيف للخدمات المالية يسمح بتحسين فرص استمرار الاقتصاد المنزلي ويضمن استقرار المقاولات وتطورها؛
-التمويل الصغير، إذ يشجع على مشاركة النساء، يمنحهن سلطة أكبر مما يساعد على تحقيق المساواة بين الجنسين ويقوي فرص بقاء الزيجات ملتحمة؛
كلما ظلت إمكانية حصول الزبناء على هذا الخدمات المالية مفتوحة مستدامة، كان تأثير التمويل الصغير أقوى.

إن طلبات الحصول على القروض الصغرى التي ما زال مطلوباً تلبيتها تهم زهاء 400 إلى 500 مليون شخص فقير أو ذي دخل ضعيف في مختلف بقاع العالم. ما زال الطريق طويلاً إذ أمام هذا القطاع كي يحقق كل أهدافه. وإنه لأمر يدعو إلى التفاؤل أن يكون هناك حالياً عشرات الملايين من الزبائن الذين يستفيدون من هذا التمويل. ومع ذلك، رغم كل ما حققه هذا القطاع من تطور واتساع إبان العقود الثلاثة الأخيرة، فإن الطلب ما زال يتجاوز بكثير العرض والوسائل اللازمة للاستجابة للطلبات المقدمة.

قصد جعل أنشطة هذه السنة الدولية ذات تأثير إعلامي حقيقي ولضمان الحصول على النتائج المتوخاة إعلامياً، يجب علينا، بادئ ذي بدء، الإجابة على هذا السؤال الأساس:
ما هي المبادرات المحسوبة التي بإمكان المنتظم الدولي اتخاذها لتسهيل الحصول على الخدمات المالية، بحيث تتمكن القروض الصغرى والتمويل الصغير من الإسهام بفعالية في تحقيق أهداف تنمية الألفية؟

تمنح السنة الدولية للقروض الصغرى المنتظم الدولي فرصة ذهبية لتقديم جواب ملموس على هذا السؤال، كما تمكنه من استنفار طاقاته، والبحث عن الوسائل التي تمكنه من الاستجابة لهذه الحاجيات.

سنعمل طوال هذه السنة الدولية على اقتراح شراكات بين القطاعين العام والخاص مما سيُشجع على إنشاء نظم مالية إدماجية، وقطاعات خاصة قادرة على الاستمرار في المدى البعيد، وجماعات يمكنها تحمل مسؤولية نفسها. وتمثل هذه السنة بالنسبة إلى الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وكبار شركاء التمويل الصغير فرصة لا تعوض لكي يشتغلوا يداً في يد لتقييم وتقوية قدرة التمويل الصغير على تغيير حياة السكان الفئات الفقيرة ويساهم في تحقيق أهداف تنمية الألفية.

الأهداف

تتلخص أهداف السنة الدولية 2005 للقروض الصغرى، كما وردت في تقرير السكرتير العام حول تطبيق "عشرية الأمم المتحدة الأولى من أجل القضاء على الفقر" (وأيضاً في لائحة الأولويات)، فيما يأتي:

أ-الإسهام في تحقيق أهداف تنمية الألفية عبر تقييم وتشجيع مساهمة القروض الصغرى والتمويل الصغير في تحقيق الأهداف المحددة في تصريح الألفية وأيضاً في الندوات والمؤتمرات الكبرى. وسيتحقق لنا ذلك بـ:

*وضع مسلسل دائم ومنظم يسمح بجمع المعلومات المستدامة والموثوقة حول الإمكانيات التي يمكن أن يتوفر عليها السكان من مختلف بقاع العالم حسب مستوى دخلهم للحصول على المنتجات المالية؛

*إعداد ثلاثة تقارير عالمية: يقدم التقرير الأول جرداً للأنشطة والدروس المستخلصة من هذه السنة الدولية، بينما يضم التقريران الآخران التوجيهات الخاصة بالطريقة التي يمكن بها توسيع القطاعات المالية لتعميم فائدتها، مما سيمكن من تحقيق أهداف تنمية الألفية. وستقدم التقارير الثلاثة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة في شهر يونيو في سنوات 2004 و2005 و2006.

ب- تنمية وعي الجمهور وتقوية قدرته على استيعاب التمويل الصغير وعلى المساهمة في تحديد دوره في القضاء على الفقر وفي تحقيق أهداف تنمية الألفية. ويتحقق ذلك بـ:
*مطالبة 100 مدرسة وجامعة على الأقل بتحديد نقاط التقاطع الأكاديمية وبرنامج بحث حول إكراهات التمويل الصغير وأيضاً حول الطريقة الكفيلة بجعل الأنظمة المالية تساهم مساهمة أفضل في تحقيق أهداف تنمية الألفية؛

*دفع 100 منظمة غير حكومية على الأقل من مناطق متفرقة من العالم إلى تطوير خطط للعمل والائتراط في أنشطة ذات علاقة بسنة القروض الصغرى؛
*إنشاء وتطوير موقع رسمي على الانترنت خاص بهذه السنة الدولية، قد يستقطب، حسب تقديرنا، أكثر من 40000 زائر في الشهر الواحد.

ج- ضمان تشجيع الأنظمة المالية الإدماجية عبر تحديد المراحل الأساس التي على الحكومات أن تجتازها لإعاش القطاعات المالية الإدماجية والمستدامة، وخلق استراتيجيات جماعية تعمل على إدماج القروض الصغرى والتمويل الصغير ضمن النظام المالي للبلد. ويتحقق ذلك بـ:

*دفع أكثر من عشرين حكومة من حكومات الدول الأعضاء لوضع استراتيجيات وبرامج وسياسات وتنظيمات لتشجيع بروز قطاعات مالية إدماجية ومستدامة في بلدهم ولإعادة توجيه أنظمتهم المالية نحو تحقيق أهداف تنمية الألفية؛

*دفع أكثر من ستين دولة لتنظيم تظاهرات عمومية حول التمويل الصغير، مع إشراك مسؤوليهم السياسيين كي يكونوا على علم بقضايا التمويل الصغير الهامة؛
*تنظيم ست ندوات ضخمة في المستوى الدولي تدرج ضمن محاورها الأساس موضوع "خلق قطاعات مالية إدماجية".

د- تقوية إمكانات الوصول المستدام إلى القروض الصغرى عبر الرفع من قدرات التمويل الصغير لمزودي الخدمات، لجعلهم أكثر حضوراً وفعالية وسط الفئات الفقيرة، وعبر دعم قدرة المانحين والحكومات على مساندة هذه المؤسسات وفق مبادئ وممارسات سليمة في مجالي القروض الصغرى والتمويل الصغير. ويتحقق ذلك بـ:

*مطالبة مائة مؤسسة للتمويل الصغير بأن تخلق، بعد المشاورات الكافية، تدابير للكفاية تقوم على عنصرَي المدة والشفافية، وأن تعمل بها؛
*مطالبة أكثر من عشرين مانحاً ثنائي الأطراف و متعدد الأطراف بتبني أفضل المبادئ والممارسات في مجال التمويل الصغير.

هـ- تشجيع التجديد والشراكات من جهة أولى عبر ضمان الإعاش والتجديد والدعم من منظور الوساطة، ومن جهة ثانية عبر خلق شراكات استراتيجية بين الحكومات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، والقطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين للقروض الصغرى والتمويل الصغير. ويظل الهدف المعلن هو تقوية وتوسيع مجال تدخل وفعالية هذين الأخيرين. ويتحقق ذلك بـ:

*مطالبة أكثر من مائة مؤسسة للتمويل الصغير بتغيير سياسات اشتغالها، وبتجديد منتجاتها، مما سيسمح لها بتحسين كفايتها وتسهيل الضوء على الممارسات الصالحة؛
*مطالبة أكثر من مائة عضو من الحكومات بتشكيل لجان وطنية (وفق البند الخامس من القرار أ/58/488) يضم عينة من الفاعلين ينكبون قبل انطلاق السنة الدولية على إعداد أنشطة متعلقة بمحاور السنة وأهدافها المحورية وأيضاً على التعريف بها؛

*تكوين أكثر من خمسة وعشرين تحالفاً متعدد الشراكات ذا مستوى استراتيجي عال، كدليل على أن المنتظم الدولي بإمكانه أن يشتغل كوحدة مترابطة لبلوغ أهداف السنة الدولية والائتراط في درب توجيهات الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

رسائل عام 2005 الكبرى للقروض الصغرى:

*التمويل الصغير والقروض الصغرى المستدامة تفتح أمام الفئات الأكثر فقرا آفاقا أفضل وتحدث تأثيرات ممتدة تؤدي إلى التخفيف من الفقر وإلى دعم مسلسل التنمية الاجتماعية والبشرية.

*التمويل الصغير هو جزء لا يتجزأ من قطاع مالي سليم وفعال.

*زهاء نصف ساكنة المعمور لا تتمكن من الحصول على الخدمات المالية الأساس، لا لانعدام إمكانياتها، ولكن لأن هذه الخدمات غير متاحة.

*التمويل الصغير والقروض الصغرى تحسن بطريقة ملموسة حياة الناس وشروطهم العائلية، كما أنها تقوي الاقتصاد بفضل الاستثمار في مجال القدرة الإنتاجية للجماعات المحلية.

*التمويل الصغير والقروض الصغرى يسهلان اندماج الفئات الفقيرة في الأنسجة الاقتصادية، عبر دعم نمو الأسواق المحلية والرفع من الفرص الاقتصادية بخلق مناصب شغل جديدة، واستثمارات جديدة وبنيات تحتية جديدة.

*التمويل الصغير والقروض الصغرى يمنحان الفئات الأكثر فقرا سلطة عبر تنوع الخيارات المتاحة لهم وتقوية ثقتهم بالنفس بفضل مشاركتهم مشاركة أكبر في النشاط الاقتصادي.

اقتراحات من أجل انخراط مختلف الفاعلين

يظل الهدف كما حدده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة أ/488/58، أن تتوصل الدول الأعضاء المدعوة للمشاركة ووكالات الأمم المتحدة والمانحون وشركاء التمويل الصغير إلى خلق الاستراتيجيات وإلى المشاركة الفعلية لتحقيق أهداف هذه السنة الدولية. وها هي بعض الاقتراحات لجعل كل الفاعلين في هذا الحدث ينخرطون انخراطا ملموسا، وهي ليست بأية حال من الأحوال اقتراحات تضييقية أو قسرية أو حصرية.

1-الدول الأعضاء:

وجهت الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء دعوة لتشكيل لجان وطنية (أو مسؤولين محليين) يتكفلون بالتعريف بكل الأنشطة المتعلقة بإعداد وإنجاز هذه السنة الدولية (انظر الفقرة السادسة من قرار الجمعية العامة)، لأن نجاح هذه التظاهرة رهين بإنشاء هذه اللجان وبمشاركتها النشيطة. ويجب أن تضم هذه اللجان عينة وافية من المسؤولين المحليين، وخاصة من أعضاء الحكومة والبنوك المركزية والفرق المحلية التابعة للأمم المتحدة ومسيرين من القطاع الخاص وأعضاء من المنظمات غير الحكومية وزبائن التمويل الصغير. كما ينبغي أن تضم هذه اللجان أيضا عينة واسعة تمثيلية من العاملين في مجال التمويل الصغير. ويساهم هؤلاء في التنظيم وفي إنجاز أنشطة السنة الدولية. تنكب هذه اللجان على تطوير استراتيجيات الإدماج ووضع سلسلة من الأنشطة مثل:

لقاءات ومحاضرات وتظاهرات؛

مواقع للانترنت تخص اللجان الوطنية وتحيل على موقع السنة الدولية الرسمي على الانترنت؛

تشجيع القطاع الخاص على الانخراط في مبادرات تبرز العلاقات القائمة بين تطوير القطاع الخاص والتمويل الصغير؛

خلق أدوات وتكوينات تهم المراقبة والتنظيم القانوني للتمويل الصغير؛

تخصيص برامج مدرسية وتربوية لدراسة العراقيل التي تنتصب في وجه التمويل الصغير في العالم القروي والمجال الفلاحي؛

-إقامة أنظمة في كل دولة من الدول الأعضاء لتركيب المعطيات والمعلومات المتعلقة

بالتنظيم الصغير على المستوى الوطني؛

دراسة القضايا الخاصة بحقوق الملكية واحترام العقود؛

تنظيم مباراة للمقاولين الصغار ومزودي التمويل الصغير الأكثر تجديدا؛

وضع تقرير حول أنشطة لجنة تنسيق سنة القروض الصغرى؛
تنشيط برنامج للدعاية للمنتجات التي تحمل شعار: "من إنتاج مقاوله صغرى"؛
الدعاية الفعلية لهذه السنة الدولية في النشرات الإخبارية ووسائل الإعلام الأخرى؛
إنجاز برنامج عام إخباري لصالح الجمهور؛
ربط الاتصال بوسائل الإعلام المحلية وتشجيع كل تغطية إعلامية وتربوية؛
تنظيم مباراة لاختيار مقاول السنة الصغرى.

2-وكالات الأمم المتحدة والمانحون.

يمثل كل من المانحين ووكالات الأمم المتحدة قطب الرحى في تطوير تمويل مصغر مدروس ومستدام. فمساهمة هاتين المجموعتين يمكن أن تؤثر تأثيرا حاسما في تحديد الآثار الناجمة على المدى البعيد عن نمو القطاع المالي. وعلى المانحين ووكالات الأمم المتحدة أن يتعاونوا تعاوننا وثيقا مع "المجموعة الاستشارية من أجل الفقير" التابعة للبنك الدولي، وأيضا مع منظمات أخرى مانحة تنشط في مجال خلق ممارسات عامة أفضل ومن أجل شفافية عمل المانحين. وتطالب لجنة تنسيق السنة الدولية المانحين ووكالات الأمم المتحدة بصياغة تصريحات حول النوايا، تتضمن أهدافهم والفوائد المقارنة التي يجنونها من دعمهم للتمويل الصغرى. وينشرونها في موقعهم الخاص على الإنترنت، وأيضا في الموقع الرسمي على الإنترنت الذي أنشأته الأمم المتحدة خصيصا لهذه السنة الدولية. إضافة إلى ذلك يمكن لوكالات الأمم المتحدة والمانحين أن يساهما في السنة الدولية بـ:

دراسة العلاقات بين التمويل الصغرى وأهداف تنمية الألفية؛
دعم الأنشطة المبرمجة لهذه السنة دعما ماليا وتقنيا؛
خلق الانسجام بين صياغات تقارير المستفيدين من التمويل الصغرى؛
المساهمة بتكوينات وإيجاد فرص للتنمية عبر تقديم الوسائل؛
الدخول في شراكات مع الدول الأعضاء وتقديم الدعم لاستراتيجيات اللجان الوطنية؛
التفكير في أدوات مالية جديدة، وفي أنظمة جديدة للتوزيع وفي مجموعات عمل وريادة حول مواضيع نوعية؛
تكريس واحترام ممارسات سليمة في مجال المنح؛
إدراج موضوع "إنشاء قطاعات مالية إدماجية" ضمن محاور التظاهرات والمحاضرات واللقاءات؛
خلق شراكات مع القطاع الخاص لتقوية الجهود ومناقشة إكراهات التمويل الصغرى.

3-شركاء التمويل الصغرى.

نقصد بشركاء التمويل الصغرى بالمعنى الواسع مزوديه من قطاع خاص (مالي ومقاولاتي) وجامعات ومجتمع مدني ومنظمات غير حكومية متخصصة في مجال التخفيف من الفقر وفي التمويل الصغرى ومنخرطة في أهداف السنة الدولية. وعلى الرغم من أن شركاء التمويل الصغرى هم أعضاء في اللجان الوطنية، فإن لجنة التنسيق تشجع كل الفاعلين على مضاعفة جهودهم لإنشاء قطاعات مالية إدماجية في مختلف بقاع العالم. وها كم بعض الأنشطة المقترحة:
مزودو التمويل الصغرى وزبائنه: في مركز القلب من السنة الدولية نجد المؤسسات المزودة: البنوك التجارية والمصارف الوطنية وشركات القروض وشركات التأمين ومؤسسات البريد وبنوك الادخار والمنظمات غير الحكومية والتعاونيات وأيضا ملايين الزبائن الفقراء أو من ذوي الدخل الضعيف الذين يستفيدون من خدمات التمويل الصغرى. وتشكل الخبرة والتجارب التي راكمها هذا القطاع خلال السنوات الثلاثة الأخيرة قاعدة صلبة لتطور مستقبلي. ويجب أن تتركز أهداف كل الأطراف المشاركة في السنة الدولية على النساء والرجال الذين نظمت من أجلهم هذه السنة الدولية. يمكن أن تشمل أنشطة مزودي التمويل الصغرى وزبائنه ما يأتي:

-الأبواب المفتوحة؛

خلق شعار تسويقي: "من إنتاج مقال صغير"؛

- إنجاز دراسة تعرف بزبائن يمثلون نموذج النجاح في هذا المضمار، ونشرها في موقع الأمم المتحدة الرسمي الخاص بالسنة الدولية، وفي المواقع التي استحدثتها بالمناسبة للجان الوطنية والمؤسسات الأخرى؛
- تنظيم أنشطة مشتركة مع نقاط البيع والمطارات الوطنية لاستقبال أكشاك "سنة القروض الصغرى" مهمتها التعريف بمنتجات المقاولين الصغار؛
- خلق مبادرات جديدة لاقتسام التجارب والخبرات وتدعيم ذلك بوسائل تقنية في مستوى الزبون وفي المستوى المؤسسي،
- التكفل بالدعاية لهذه السنة الدولية في النشرات الإخبارية وفي الكراسات ووسائل الإعلام المختلفة؛

القطاع الخاص

هناك ارتباط وثيق بين القطاع الخاص والتمويل الصغير. لهذا، فإن لجنة التنسيق ستبذل جهودا خاصة لإقامة الشراكات داخل القطاع الخاص ولإبراز أهمية هذه الشراكات، مؤكدة على الروابط الوثيقة بين التمويل الصغير وتطوير القطاع الخاص. وستعمل هذه الأنشطة على دفع القطاع الخاص كي يصبح طرفا مشاركا في إنتاج المعرفة والتكنولوجيا وفي توزيع وسائل التمويل الصغير. ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة ما يأتي:

- تنظيم برامج للتكوين والقيام بمبادرات في البحث وتنمية القطاع؛
- الاهتمام في المحاضرات الكبرى واللقاءات والتظاهرات بموضوع "إنشاء قطاعات مالية إدماجية"؛
- إيجاد أدوات مالية جديدة وأنظمة توزيع وخلق مجموعات عمل وريادة حول مواضيع نوعية؛
- توزيع المعلومات المتعلقة بالسنة الدولية ضمن أنظمة التوزيع التي تتوفر عليها المقاولون؛
- دعم المقاولين الصغار باقتناء منتجاتهم؛
- المشاركة في لجنة وطنية خاصة بالسنة الدولية؛
- الإشراف على بحث يمكن من فهم أفضل للروابط الأساس القائمة بين التمويل الصغير والقطاعات الخاصة المحلية.

الجامعات

سيتم إيلاء الجيل المقبل الذي سيستفيد من التمويل الصغير أهمية خاصة. هكذا يمكن للجامعات الكبرى أن يحثوا طلبتهم والشباب عموما على أن يعمقوا معرفتهم بهذا القطاع. يمكن في النهاية أن نحصل على شبكة كاملة من المدارس التي تنتج أنشطة للتعريف بالتمويل الصغير والدعاية له في أوساط الطلبة، مع التفكير الملى في أفضل الطرق الكفيلة بجعل الطلبة والشباب عموما في الدول السائرة في طريق النمو ينخرطون في هذه الدينامية. ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة ما يأتي:

- وضع برامج للتبادلات الدولية؛
- خلق مناهج جديدة ومواضيع بحث جديدة ومحاضرات مبتكرة؛
- إدراج التمويل الصغير كمكون في الأعمال اليدوية، في الأعمال الاجتماعية مثلا؛
- التشجيع على كتابة مقالات وتقارير في المجلات التابعة للمدرسة أو الجامعة، حول المبادرات المتعلقة بالتمويل الصغير محليا وعالميا؛
- تنشيط برامج هادفة يتكفل من خلالها الطلبة في المدارس وأمام زملائهم بالتعريف بطريقة مبتكرة بأهداف التمويل الصغير.

المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني
يمكن للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، باعتبارها تقدم الخدمات الاجتماعية والقانونية لزيائن التمويل الصغير وتدعم تطور القطاع المالي الإدماجي، أن تساهم في إنجاح هذه السنة الدولية بفضل علاقة القرب التي تجمعها بالجماعات المحلية. يمكن أن تشمل هذه الأنشطة ما يلي:

- تقوية الشبكات الموجودة سلفاً ومساندة الجهود الجهوية المبذولة لتحسين التواصل؛
- تنظيم أو استقبال زيارات ميدانية أو زيارات إخبارية لصالح مؤسسات التمويل الصغير؛
- تشجيع المقاولات الصغرى والأسواق المحلية ونقاط البيع الأخرى؛
- تقوية الجسور وسياسة الأبواب المفتوحة بين مختلف مؤسسات التمويل الصغير؛
- المساهمة بتوفير الخبرات والمشاركة في مختلف اللجان؛
- تنظيم لقاءات ومحاضرات في موضوع "بناء قطاعات مالية إدماجية في خدمة الفئات الفقيرة وذات الدخل الضعيف".

سياسات لجنة التنسيق المرابطة بالسنة الدولية ستكون كالتالي:

- الاضطلاع بدور الوساطة عبر التشجيع والدعم والتواصل والدفع أبعد فأبعد بأهداف هذه السنة الدولية، وذلك بتعبيد الطريق أمام المساهمات والتنسيق بين طلبات وعروض شركاء التمويل الصغير، عن طريق تشجيع الممارسات الملموسة والأنشطة وتقاسم المعرفة؛
- التزام الحياد ضماناً لتكافؤ الفرص بين الجميع، أيا كان المنظور الجغرافي والفلسفي والمنهجي للقروض الصغرى والتمويل الصغير؛
- حث اللجان الوطنية والشركاء الاستراتيجيين على استعمال شعار السنة الدولية كلما كانت أنشطتهم تدرج في إطار دعم أهداف السنة الدولية أو تساعد على إنجازها؛
- العمل في إطار سياسات الأمم المتحدة وتوجيهاتها من خلال التأكد من أن :
* اللجان الوطنية تتشكل وترسل تقارير حول أنشطة السنة؛
* الأعمال في المستوى الوطني والدولي تتكامل فيما بينها وتخدم بوضوح التنمية؛
* النظام الذي وضعته الأمم المتحدة يوجهه منطق المشاركة الجيدة من دون أي تعارض بين الأعمال؛
* خضوع السنة الدولية لتقييم جيد استناداً إلى التحقيق الملموس لأهدافها.
- الاشتغال بتنسيق تام مع اللجان الوطنية والشركاء الاستراتيجيين كي تتحقق أنشطة هذه السنة الدولية على أساس من الممارسات السليمة دون تزيادات لا طائل وراءها.

البنية التنظيمية:

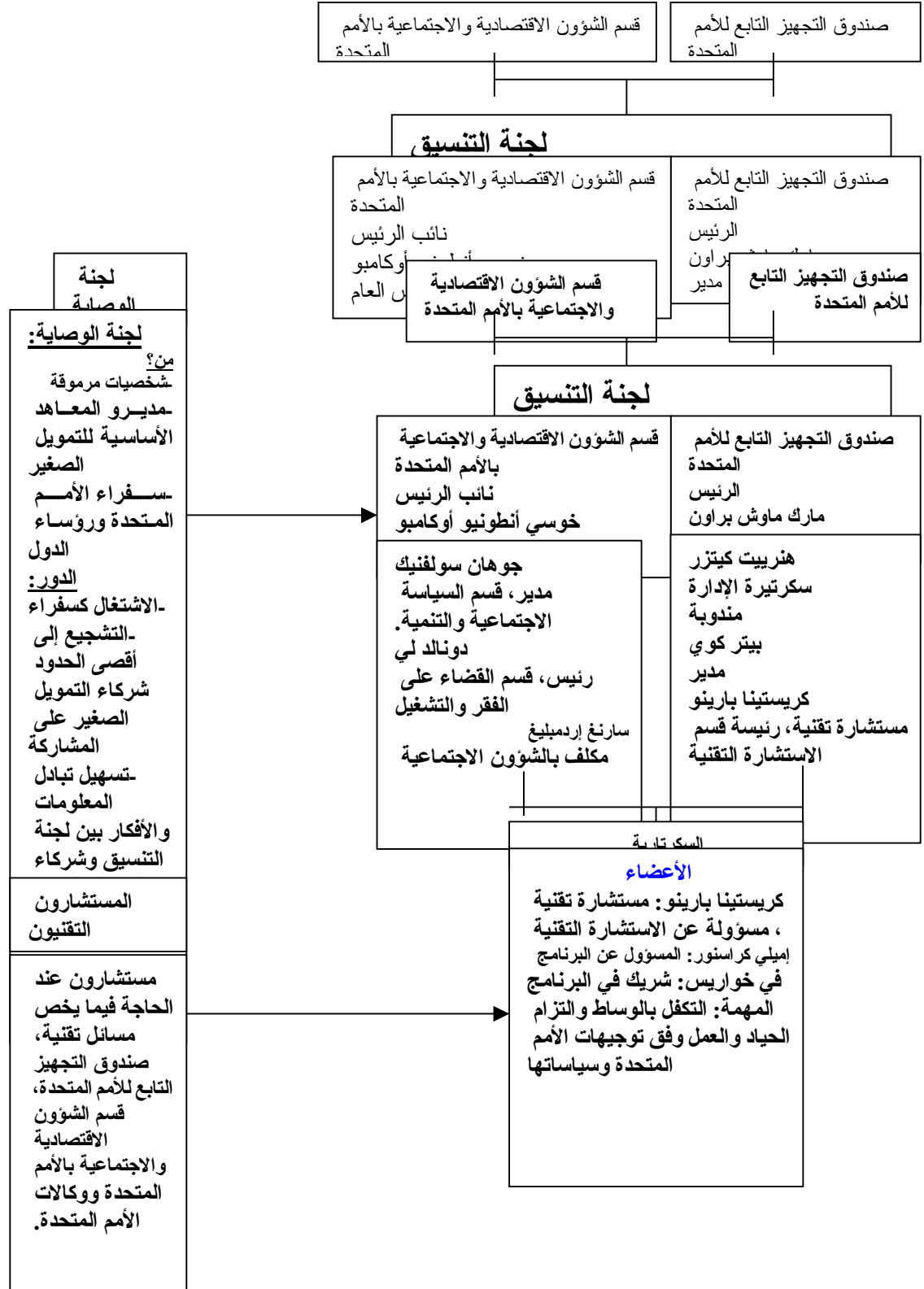
تمت صياغة البنية التنظيمية لهذه السنة الدولية بحيث تشجع وتدعم أنشطة اللجان الوطنية والشركاء الجهويين والدوليين. كما أن الهدف من وضع هذه البنية على هذه الشاكلة، جعل الجمهور يستوعب أهداف السنة الدولية ومدى مساهمة القروض الصغرى في تحقيق أهداف تنمية الألفية. وإن الأنشطة المذكورة في هذا القسم من الوثيقة، التي تقوم بها لجنة التنسيق، تحدد الميادين التي تتفاعل فيها أعمالها مع الدول الأعضاء وشركاء التمويل الصغير ووكالات الأمم المتحدة والماتحين، وذلك في انسجام وتوجيهات الأمم المتحدة وسياساتها، تلك التي وردت في الفقرة 6.2 والتي يلخصها مشروع خطة عمل السكرتير العام (أ/179/58).

لجنة التنسيق

تضم لجنة تنسيق السنة الدولية للقروض الصغرى ثمانية أعضاء يمثلون بشكل متساو صندوق التجهيز التابع للأمم المتحدة وقسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. وتتكفل هذه اللجنة بكل أنشطة التواصل الهادفة إلى التعريف بموضوع وأهداف السنة الدولية

والدعاية لها. كما أن لجنة التنسيق تصبو إلى تشجيع ودعم أنشطة اللجان الوطنية والشركاء الجهويين والدوليين.

يحتضن صندوق التجهيز التابع للأمم المتحدة سكرتارية موضوعية رهن إشارة لجنة التنسيق. ستضم هذه السكرتارية فريقاً أساسياً مشكلاً من أربعة أشخاص مداومين يحظون كلما دعت الضرورة بالمآزرة التقنية من قبل مستشارين حول قضايا تنتمي إلى مجالات متخصصة، وأيضاً من لجنة الوصاية (انظر الخطاطة أسفله). وتتكفل هذه السكرتارية بالتدبير الإجرائي لعملية تنسيق السنة الدولية.



لجنة الوصاية

تمثل هذه المجموعة عينة هامة من الفاعلين المنخرطين بقوة في عملية القضاء على الفقر، المتشبهين بمثل ومبادئ الأمم المتحدة، تحدهم قناعة راسخة في قدرة التمويل الصغير على خلق وتشجيع الفرص الاجتماعية والاقتصادية. وسينصب الدور الأساس للجنة الوصاية الخاصة بالسنة الدولية، على بذل أقصى ما يمكن من الجهود لحث الأطراف المشاركة على المساهمة، وللدعاية لأهداف هذه التظاهرة، وتسهيل انتقال المعلومات والأفكار وتبادلها بين لجنة التنسيق والأطراف المنخرطة. وسيؤدي الأوصياء أساسا وظيفة سفراء قصد:

*توجيه ودعم لجنة التنسيق؛

*تشجيع المشاركة الملموسة للدول الأعضاء؛

*تشجيع القطاعين الخاص والعام على المساهمة؛

*الترويج في كل مكان للسنة الدولية.

أنشطة لجنة التنسيق:

ستركز لجنة التنسيق نشاطها في أربعة مجالات أساسية. يهتم الجانب الأول أنشطة التواصل التي من المفروض أن تضمن التسويق الإعلامي للسنة الدولية في أوساط الجمهور؛ ويخص الثاني التظاهرات المختلفة التي ستنظم خلال هذه السنة؛ أما الجانب الثالث فيتعلق بضمان الالتزام الأقصى لشركاء التمويل الصغير خلال هذه السنة؛ والجانب الرابع يهتم مسؤولية اللجنة عن نتائج السنة الدولية والتوصيات الخاصة بمواصلة المبادرات المتعلقة بالتمويل الصغير حتى العام 2015. كما ستعمل اللجنة على تشجيع الشركاء على المساهمة في المبادرات الكبرى، من قبيل حفل الافتتاح وأنشطة البحث، أو في مبادرات أكثر طموحا.

ويجب أن تكمل الأنشطة المنجزة في المستوى العالمي وتدعم تلك التي تنجز في المستوى المحلي والوطني، والعكس صحيح، وذلك وفق توجيهات السنة الدولية المذكورة أدناه:

توجيهات السنة الدولية (مأخوذة عن القرار الاجتماعي الاقتصادي 67/1980)

الصيغ المختارة لتنظيم الاحتفال بالسنة الدولية:

*يجب أن تستهدف السنوات الدولية ذات المحور الاقتصادي أو الاجتماعي أساسا إنعاش التنمية الدولية بطريقة ملموسة.

*يجب أن تكمل الأنشطة المنجزة في المستوى العالمي وتدعم تلك التي تنجز في المستوى المحلي والوطني.

*يجب أن توجد في المستوى الوطني لجان وطنية أو آليات أخرى للإعداد والريادة

والتتبع، خاصة بالسنة الدولية.

*يجب أن يكون هناك تنسيق حقيقي بين أنشطة منظمات الأمم المتحدة وأنشطة

الشركاء المعنيين، قصد تفادي كل تكرار.

وستنصب جل أنشطة السنة على أحد المجالات الأربعة الآتية (هذه اللائحة غير حصرية

ولا تمنع الإضافات والاجتهادات):

1- التواصل

الشعار والعلامة التجارية:

ستتمكن السنة الدولية من استقطاب قاعدة ضخمة من الجماهير عالميا بفضل اختيار الشعار المناسب للسنة. وسندرج في موقعنا على الانترنت وفي باقي الوثائق شعارا بسيطا يسهل استنساخه. وستعمل الوثائق الأساسية على تسليط الضوء على أهداف السنة وعلى تقديم الرسائل/المفاتيح. وستضع لجنة التنسيق رهن إشارة اللجان الوطنية ووكالات الأمم المتحدة الشعار الدولي للسنة الدولية، وأيضا التوجيهات الكفيلة بإدراج اسم الدولة أو الوكالة المعنيين، بحيث يحيل كل شعار على المحتضن الخاص به.

أدوات التواصل:

سيتم إيجاد العديد من الوسائل لتسهيل التواصل بين لجنة التنسيق ولجنة الوصاية ووكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء وشركاء التمويل الصغير واللجان الوطنية. وسيكون الجميع مدعوا إلى توزيع حوامل تحفيزية عبر شبكات توزيعهم الخاصة. وستتضمن المطبوعات أوراقا خاصة بالتظاهرة وكراسات وملفات الصحافة وحافظات أوراق ولاصقات الخ. وسيتم تنظيم معرض مرتبط بالسنة الدولية يجب أن ينصب على محور موحد ويتسم بالحركية وسهولة التحيين. وسينشأ على الانترنت بنك للصور يستفيد منه الشركاء والصحفيون لاستخراج صور خاصة بالقروض الصغرى والتمويل الصغير. وستوزع لجنة التنسيق على اللجان الوطنية ووكالات الأمم المتحدة بكميات محدودة مواد مصحوبة بنماذج قابلة للتكيف والترجمة، مما يجعل إمكانية نشرها أكبر.

الموقع الرسمي على الانترنت للسنة الدولية للقروض الصغرى.

سيتضمن الموقع الرسمي لسنة القروض الصغرى المعلومات الكاملة عن السنة وعن أهدافها وأنشطتها، وعناوين تستفيد منها اللجان الوطنية، إضافة إلى برنامج الأنشطة الوطنية والجهوية والدولية. وسيوظف الموقع عينة هامة من الأدوات البسيطة والندوات التفاعلية التي ستسمح بتبادل المعلومات وتدفع إلى خوض نقاشات حيوية. كما أنها ستضع المعلومات رهن إشارة الجميع، ابتداء بالإخبار البسيط وانتهاء بنصوص تحليلية معمقة في إطار التكوين عن بعد. وسيقترح الموقع معلومات حول مؤسسات ممولة، وأخرى تبحث عن التمويل. وسيقدم جزء من الموقع مخصص لوسائل الإعلام ملفا للصحافة كاملا، وأيضا لائحة من التسهيلات المتعلقة بالتواصل التي ستمكن اللجان الوطنية من تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات المتعلقة بما تم إنجازه. وسيقترح هذا الموقع أيضا منفذا سهلا للشعار والعلامات التجارية مع التوجيهات التي تمكن من استعمالهما. وسنطلب من اللجان الوطنية أن يقوموا بالدعاية للموقع وأن يقترحوا روابط مباشرة مع الموقع الرسمي انطلاقا من موقعهم. وبالمقابل، سيتكفل الموقع الرسمي من جانبه بالدعاية للمواقع الوطنية ويقترح رباطا تشعبيا يوصل إليها وإلى مواقع الشركاء. وسيتم إنشاء الموقع الرسمي في نهاية ربيع 2004 وسيتم تطويره خلال سنة 2005.

التواصل الموجه نحو وسائل الإعلام:

يتعين على الأطراف المنخرطة، وخاصة اللجان الوطنية، أن يعملوا على إشراك وسائل الإعلام المحلية والوطنية في تظاهراتهم الأساسية، مما سيدفع وسائل الإعلام المحلية والوطنية والدولية إلى الاهتمام عن كثب بهذا الحدث. يمكن أن تشمل هذه الأنشطة ما يأتي:

- 1- إنشاء ملف للصحافة موجه للجنة الدولية، قد يوضع أيضا رهن إشارة اللجان الوطنية؛
 - 2- بلاغات صحفية وندوات صحفية تنظم حول التظاهرات الكبرى، مثل حدث إعطاء الانطلاقة للسنة الدولية في المستوى الجهوي، أو حول التقرير الخاص بالأنشطة أو التوجيهات حول استراتيجيات المدى البعيد؛
 - 3- تقديم الأخبار الإيجابية المتعلقة بنماذج ناجحة في المستوى المحلي أو أخبار تخص التنمية الاقتصادية والمالية؛
 - 4- تكوين إعلامي لصالح أعضاء لجنة الوصاية الذين يقبلون الاضطلاع بمهمة اللسان الناطق باسم السنة الدولية.
- تنشر السكرتارية إعلانا عاما عن الخدمات موجهة للشبكات الدولية. ويقوم هذا الإعلان بإفهام الجمهور معنى القروض الصغرى ويدعو المتلقين إلى زيارة الموقع الرسمي للسنة الدولية. ويمكن للجان الوطنية أن تشجع القنوات التلفزيونية الوطنية على نشر هذا الإعلان.

مجلة للمستجدات الراهنة:

أصدر صندوق التجهيز التابع للأمم المتحدة في ديسمبر 2003 العدد الأول من مجلة مخصصة لتحقيق التواصل بين الدول الأعضاء واللجان الوطنية ووكالات الأمم المتحدة وشركاء

التمويل الصغير. تتضمن المجلة حوارات مع الفاعلين الكبار في مجال التمويل الصغير ومعلومات حول الخبراء الجهويين ونماذج ممثلة لنوعية زبائن التمويل الصغير. وتتضمن المجلة حوارات مع أهم الفاعلين في ميدان التمويل الصغير، وأخبارا حول الخبرات الجهوية ونماذج تمثل نوعية زبائن التمويل الصغير. وتوكل كتابة الافتتاحية عند كل عدد إلى إحدى الشخصيات النافذة عالميا. وسيتم توزيع هذه المجلة عبر البريد الإلكتروني إلى مجموعة من الشركاء في القطاعين العام والخاص. كما سيتمكن الاطلاع عليها في موقع صندوق التجهيز التابع للأمم المتحدة على الانترنت. وسيظل الولوج متاحا خلال عام 2005 إلى العدد الصادر حينئذ، وأيضا إلى الأعداد السابقة مع عرض لصيغة الاشتراك في المجلة. ويطلب كل الشركاء بالمساهمة في المجلة الموجودة حاليا في الموقع الآتي:

<http://www.unCDF.org/english/microfinance/newsletter/>

الشخصيات.

ستستدعى شخصيات مرموقة لمآزرة هذه السنة الدولية برصيد المعنوي، عبر المشاركة النشيطة في الدعاية لها والحضور في تظاهراتها الكبرى. وسيتم توجيه الدعوة إلى 25 شخصية شهيرة لعضوية لجنة الوصاية، حيث سيضطعون بدور اللسان الناطق باسم السنة الدولية. ستأتي هذه الشخصيات من مختلف بقاع المعمور من قطاعات القروض الصغرى والتمويل الصغير والتنمية والترفيه. وسيدعى الشركاء للعمل مع هذه الشخصيات للتسويق الإعلامي والدعاية للرسائل التي تحملها السنة الدولية.

الطابع التذكاري لمنظمة الأمم المتحدة.

الاحتفال بافتتاح السنة.

يصبو يوم الافتتاح المقرر في 18 نوفمبر 2004، إلى أن يرى المستفيدين من التمويل الصغير يفتتحون أكبر عدد ممكن من البورصات في العالم. وسيستدعى للمشاركة في تنسيق هذه التظاهرة البورصات والأجهزة الجهوية مثل جمعية بورصات إفريقيا. وستطالب اللجان الوطنية بتنظيم مشاركة بورصات بلادهم، وإقامة أنشطة متكاملة في المستوى الوطني لتخليد الحدث. وسيتميز هذا اليوم أيضا بإقامة تظاهرة كبرى في مقر الأمم المتحدة. وسيقدم المخرج والمنتج ستارلين فان فاغنين العرض الأول لفيلمه الوثائقي حول نشاط المقالة الصغرى الذي يبرز تأثير التمويل الصغير على تحسين الشروط الاجتماعية والاقتصادية للفئات ذات الدخل الضعيف. وستنظم بعد الزوال موائد مستديرة حول عوائق تنمية قطاع التمويل الصغير وقدرته على الصمود، وأيضا حول أنجع السبل لرفع الموانع التي تحول دون خلق قطاعات مالية إدماجية. ويطلب كل أعضاء اللجان الوطنية بالحاح بتنظيم تظاهرات تخلد هذا الحدث. وستدعى الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التمويل الصغير إلى المشاركة النشيطة في وضع التصور الخاص بهذه التظاهرة وفي إنجاز فعاليتها والاحتفال بها.

رواق الصور:

سيتم بشراكة مع شركة كبيرة للتجهيز الفوتوغرافي إنشاء رواق للصور وطبعة مرقمة لكتاب بالمناسبة. والهدف من هذا الإجراء إنجاز صور تبرز المراحل المختلفة المرتبطة بالتمويل الصغير والقروض الصغرى، قصد إضفاء طابع إنساني على الانعكاسات الناجمة عن هذه الخدمات المالية المستدامة على الفئات الفقيرة أو ذات الدخل الضعيف.

ومباشرة بعد تنظيم معرض الصور هذا في مقر الأمم المتحدة، سينتقل الرواق إلى بلدان أخرى.

ورشات جهوية:

تحضّر مجموعة التنسيق سلسلة من الورشات الجهوية للتعرف على الأفكار التي يمتلكها شركاء التمويل الصغير حول المواضيع الآتية:

-الموانع التي تضيق من مجال القطاعات المالية الإدماجية؛
-الاستراتيجيات الأكثر فعالية التي تسمح بتطوير القطاعات المالية الإدماجية لصالح
الفقراء.

يمكن لهذه الورشات التي انطلقت أعمالها إبان سنة 2004 أن تشتغل بمفردها أو تنخرط
في التظاهرات المقبلة المقررة سلفا. وستدعى اللجان الجهوية ولجان الأمم المتحدة وبنوك
التنمية الجهوية وشبكات التمويل الصغير وشركاء هذا القطاع، إلى الاضطلاع بدور أساسي في
إعداد هذه الورشات وإنجازها ودعمها.

اختتام سنة الأمم المتحدة:
سيمثل حفل الاختتام مناسبة لتقييم التقدم الحاصل خلال هذه السنة وتحديد نصيب كل
طرف فيما تحقق من منجزات. وسيكون أيضا فرصة لتأكيد الوعود المقدمة حول التمويل الصغير
والقروض الصغرى، مع تبيين مدى إسهامها في تحقيق أهداف تنمية الألفية. ويمكن أن ينعقد
بهذه المناسبة جمع عام للجمعية العامة للأمم المتحدة، يدرج في جدول أعماله موضوع "السنة
الدولية للقروض الصغرى"، مما سيعطي حجما أكبر لالتزام الدول الأعضاء.

التظاهرات الإعلامية:
سعى إلى جعل التمويل الصغير والقروض الصغرى يحدثان أثرا إيجابيا في أكبر عدد
من الأشخاص، يجب أن يندرج هذان القطاعان كجزء لا يتجزأ من البرامج المرتبطة بسلسلة من
التظاهرات الخاصة التي تنظمها مجموعات أخرى أو وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. كما
يمكن لمدارس التجارة والمؤسسات البنكية والمنظمات غير الحكومية أن تجعل من التمويل
الصغير محورا لاحتفالاتها السنوية. وإن الهدف من ذلك هو تمكين كبار مسؤولي التمويل الصغير
من لعب دور أساسي في أثناء التظاهرات الخمس عشرة لسنة 2004 و2005، ومنها خصوصا
المنتدى الاقتصادي العالمي لدافوس والمنتدى الاجتماعي الدولي ببورتو أليغري.
3- إقامة شراكات

ستشارك لجنة التنسيق في إقامة مجموعة من الشراكات من مستوى عال، وستنخرط في سلسلة
من المبادرات الخارجية التي ستساهم في إنجاح السنة الدولية. وستعطي الأولوية للشراكات
الدولية التي سيكون لها وقع إيجابي على القطاعين الخاص والعام. سواء تم ذلك مع شركاء من
الدول الأعضاء أو وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية أو المجتمع المدني. ويمكن
أن تتم هذه الأنشطة الخارجية في شكل محاضرات أو حفلات موسيقية أو عن طريق ابتداء
أدوات بصرية للسينما والتلفزة، تهم مجال التمويل الصغير، كما أنها قد تتمثل في مبادرات كبرى
ومجددة تستهدف تطوير الإنتاج والتقدم التقني والتوزيع والتمويل أو التكوين، دون أن تنسى
التأكيد على الالتزام بالمشاركة الفعلية في تطوير الأنظمة المالية وتوسيع مجالها وإنجاز البحوث
الميدانية الملموسة حول حدود تطور التمويل الصغير والاستراتيجيات الكفيلة بتخطيها، أو حول
المبادرات الرامية إلى خلق قطاعات مالية إدماجية. ويجب أن تكون هذه الشراكات ذات علاقة
بمحور السنة الدولية بحيث تتكامل وأهدافها.

التواصل ودعم الشركاء تجاه وسائل الإعلام:
يمكن لمختلف الأطراف المنخرطة أن تنسق مواعيدها الإعلامية الكبرى مع لجنة التنسيق.
هكذا يمكن للجان الوطنية والشركاء أن يكونوا على علم بكل المبادرات الدعائية التي تقوم بها
لجنة التنسيق في المستوى الدولي، لتتكاتف بذلك جهود كل الأطراف. وستشجع المنظمات
المهتمة بهذه السنة الدولية، وخاصة في الدول التي تتوفر على وسائل إعلام هامة على دعم
"رحلات" لصالح وسائل الإعلام الوطنية والدولية المتواجدة على المستوى المحلي، وذلك قصد
تقديم صورة تمثيلية عن نموذج مزودي التمويل الصغير وزبائنه. وستعد لجنة التنسيق ملفا

صحافيا لصالح وسائل الإعلام، وقد تستفيد منه أيضا اللجان الوطنية.

إسهام الشركاء في التظاهرات:
يجب على المنظمات الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة أن تنظم وتستضيف مداخلات حول التمويل الصغير، وعليها أن تدرج مواضيع التمويل الصغير ضمن البرنامج المزمع إنجازه.

4-تقرير عن الأنشطة:

تقرير عن سير أنشطة السنة الدولية.
تعد لجنة التنسيق تقريرا عن سير هذه السنة الدولية، سيعرض في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وهذا التقرير الذي سيتم نشره وتوزيعه، سيقدم جردا للأعمال المنجزة من قبل اللجان الوطنية ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التمويل الصغير. وسيحدد أيضا لأهداف المزمع تحقيقها والإجراءات الملموسة لبلوغها.

تقرير حول المشاكل والفرص.

تشتغل لجنة التنسيق بجانب الشركاء الكبار لجمع المعلومات الموثوقة التي ستسمح باستشفاف الحدود والقضايا والفرص الخاصة بعملية تطور الأنظمة المالية الإدماجية. وإن اختيار هذا المحور ليعد في حد ذاته اعترافا بوجود عوائق ومشاكل تحول دون تنمية سريعة لمجال التمويل الصغير. فكل الناس تقريبا، يجمعون على أن قطاع التمويل الصغير عليه أن يتطور أكثر ليقوم بدور أكبر في تحقيق أهداف تنمية الألفية. لهذا يبقى من الضروري حصر هذه المشاكل ودراستها، وأيضا تدارس فرص التطور وتقييمها. وفي النهاية، سيجمع وينسق كل ما قدمته الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التمويل الصغير من معلومات تصب في مصلحة الفقراء. وسيتم الالتجاء إلى المؤسسات ذات الاختصاص للتأكد من أن المبادرات المعنية المتخذة تستجيب فعلا لاحتياجات النزاهة والصلاحية والموثوقية. إن تبادل وجهات النظر وإغناءها لهو من الأمور التي سيتم نشجيعها في الموقع الرسمي التفاعلي على الانترنت للسنة الدولية، وبفضل ذلك سيتمكن شركاء التمويل الصغير من تقديم كل معلوماتهم المفيدة. كما ستدعى الجامعات والكبرى ومراكز البحث الأخرى إلى الإسهام بدورها في هذه الجهود. ونؤكد بشكل خاص على جمع الحوادث الطريفة والإحصائيات، وعلى تركيب المعطيات المقارنة وعلى المواضيع المشتركة. وهذا التقرير سيشكل القاعدة التي سيستند إليها تقرير الدورة الستين للجمعية العامة.

التقرير الخاص بالاستراتيجيات:

ستقترح لجنة التنسيق على الشركاء الفنيين وضع مجموعة من الاستراتيجيات الفعالة المحددة جيدا، ستسمح بالتصدي للمشاكل التي تعترض سبيل التمويل الصغير، وتساعد على تطور هذا القطاع. ويستهدف هذا المحور تسليط الضوء على المنهجيات والمقاربة الموظفة حاليا عند تقديم الخدمات المالية الهادفة إلى التخفيف من الفقر. وستنصب الجهود على استخلاص المبادئ والممارسات السليمة في مجال التمويل الصغير، تلك التي يمكن تعميمها على كل المنهجيات. وسيضمن تقرير شمولي حول قطاع التمويل الصغير تركيبا للمعلومات المحصل عليها من النقاشات الدائرة في المستوى الوطني والجهوي والدولي. وسيخضع هذا التقرير للتلخيص وللنقاش، لينشر بعدها في الموقع الرسمي على الانترنت، كما سيقترح على كل الشركاء من القطاعين الخاص والعام لينظروا فيه. وسيشكل قاعدة يستند إليها تقرير الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

تقرير حول نجاحات السنة

بما أن نجاح السنة الدولية يعود الفضل فيه إلى الدول الأعضاء، فإن التقرير النهائي سيتضمن معلومات صادرة عن الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التمويل الصغير، حول أنشطتهم وإنجازاتهم والأهداف التي حققوها. وسيقيم هذا التقرير بالضبط مدى بلوغ هذه الأهداف والنتائج المعلنة للسنة الدولية. وسينشر هذا التقرير ويوزع على أهم الشركاء الماليين والدول الأعضاء ووكالات التمويل الصغير عبر الموقع الرسمي على الانترنت وشركاء التمويل الصغير، عبر الموقع الرسمي للسنة الدولية على الانترنت.

تقرير حول التوصيات

سيوضع تقرير تحت إشراف لجنة التنسيق، يتضمن تقييم استراتيجيات التمويل الصغير والإكراهات التي واجهته، وسيقدم خلال الدورة الواحدة والستين للجمعية العامة. وسيقترح هذا التقرير استراتيجية عامة تهدف إلى خلق امتدادات ملموسة لهذه الدفعة التي تحصلت بفضل السنة الدولية.

التمويل:

تشجع الفقرة التاسعة من قرار الجمعية العامة الخاص بهذه السنة الدولية "الدول الأعضاء والمنظمات التابعة للأمم المتحدة المعنية بهذه التظاهرة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات على تقديم مساهمة طوعية و/أو أي شكل من أشكال دعم هذه السنة الدولية".

ويمكن للدول الأعضاء والمنظمات المانحة والمؤسسات أن تنشئ صناديق خاصة تستهدف مساعدة اللجان الوطنية على تمويل برامجها لهذه السنة. لن تستعمل لجنة التنسيق هذه الصناديق ولن تديرها، ولكنها ستساعد على إنشائها عبر بعث رسالة خاصة للدول الأعضاء والشركاء الأساسيين (وضمنهم القطاع الخاص والمؤسسات) وأيضا بتقديم المشورة والدعم. وستمثل هذه المآزر في استعمال شعار السنة (في حدود التوجيهات المحددة) وفي تخصيص جزء من الموقع على الانترنت للفت الأنظار إلى أنشطة هذه السنة التي تحتاج إلى تمويل.

ما بعد 2005

لن يكتب النجاح لهذه السنة الدولية إلا إذا أصبح عام 2005 معبرا نحو إنعاش وتنمية القطاعات المالية الإدماجية. وستسمح عملية تتبع دقيق في كل المستويات تنطلق بعد اختتام السنة، بخلق امتدادات للدفعة التي ولدتها هذه التظاهرة. وستقترح الجمعية العامة في دورتها الستين استراتيجية ملموسة لتجسيد الطاقة الخلاقة الناجمة عن أنشطة السنة. وسيظل الموقع الرسمي للسنة على الانترنت مفتوحا بعد الاختتام في شكل لم يحدد بعد، مما سيمكن من مواصلة خدماته واستثمار ودعم النتائج المتحققة خلال هذه السنة.

ملحق أ

ما معنى القطاع المالي الإدماجي؟ إن القطاع المالي الإدماجي هو بشكل عام قطاع لا يستثني الفئات الفقيرة أو ذات الدخل الضعيف من الحصول على القروض ومن التأمين وتحويل الأموال ومن منتجات التوفير. ففي العديد من الدول لا تستفيد الفئات ذات الدخل الضعيف المتواجدة كعنصر مكون للسوق من هذه الخدمات. وفي بعض الدول، يسمح هذا القطاع للزبائن بالاستفادة من منتجات التوفير دون خدمات التأمين، وفي دول أخرى تكون القروض متاحة ولكن خدمة التوفير غير متاحة.

يهم التمويل الصغير كل ما يتعلق بتدبير مبالغ صغيرة من المال عبر تشكيلة متنوعة من المنتجات ونظام كامل من الوظائف الوسيطة التي تسمح بتحريك الأموال ضمن عجلة الاقتصاد. يهتم التمويل الصغير بالمبالغ الصغيرة عبر التعامل مع زبائن ذوي دخل ضعيف. وهو يتضمن سلسلة من الخدمات منها على الخصوص القرض والادخار والتأمين وتحويل الأموال. ونجد ضمن مزودي التمويل الصغير المنظمات غير الحكومية والجماعات المشكلة بفضل مبادرات فردية والتعاونيات ونقابات القرض والبنوك التجارية وشركات التأمين والبطاقات البنكية للقروض ومؤسسات لخدمات نقل الأموال والبريد ونقاط البيع المختلفة الأخرى.

أما القرض الصغير فهو عبارة عن مبلغ صغير يوضع رهن إشارة زبون أحد البنوك أو إحدى المؤسسات الأخرى. إن قرضا صغيرا مدروسا بدقة هو الذي يكشف بوضوح عن بنوده وفوائده ومعاييرته وتقييماته وطريقة توزيعه، مقترحا أفضل السبل الممكنة للاستفادة منه، وأيضا لتقليل المخاطر وتقديم الخدمات على المدى البعيد. يمكن اقتراح قرض صغير على فرد أو عبر صيغة الضمانة الجماعية. إن القرض الصغير -الذي غالبا ما ينعت بكونه "جوهر تنمية القطاع الخاص"- لا يخلق قوة اقتصادية، ولكنه يمنح الناس إمكانية الاستثمار في رأسمالهم البشري المنتج بطريقة أكثر مردودية مع احترام أكبر لأولوياتهم.

إن القرض الصغير هو عنصر من تشكيلة ضخمة من الأدوات المالية الموضوعة في خدمة الفئات الفقيرة أو ذات الدخل الضعيف.

التوفير الصغير هو خدمة للادخار تسمح للأفراد بتخزين مبالغ صغيرة من الأموال لاستعمال لاحق¹. وتسمح آليات التوفير هذه للعائلات بادخار مبلغ من المال عندما يسمح دخلهم بذلك، كي يتمكنوا من تلبية حاجاتهم الاستهلاكية أو مواجهة بعض الطوارئ إذا كان دخلهم ضعيفا جدا². ويدخر الفقراء من أجل: تحسبا للطوارئ مثل الأمراض وتكاليف العلاج؛ ولإنشاء قاعدة مالية شخصية؛ واستعدادا لإمكانية الاستثمار في المستقبل ولمواجهة فترة الشيخوخة؛ وتحسبا أيضا لكل نفقات مستقبلية مثل نفقات التمدرس والزواج أو الولادات.

التأمين الصغير هو نظام يسمح للأفراد أو الشركات أو المنظمات بالتوفر على مبلغ مالي لتقاسم المخاطر. وتشمل منتجات هذا النمط من التأمين: التأمين على الحياة وعلى الممتلكات والصحة والإعاقة.

والإيداع هي عملية تحويل للأموال يقوم بها شخص "أ" في مكان "ب" لصالح شخص "ج" في مكان "د". وتمثل التحويلات ثاني أهم مصدر لتنمية التمويل بعد الاستثمارات المباشرة الخارجية، وقد تجاوزت في أهميتها الدعم الرسمي للتنمية في سنوات التسعينيات³. وعلى خلاف أشكال الاستثمار الأخرى، مثل الاستثمارات الأجنبية التي تتأثر بالتقلبات السياسية والاقتصادية، فإن التحويلات تبقى مصدرا للتمويل مستقرا نسبيا.

¹Marguerite Robinson, *The microfinance Revolution, Sustainable Finance for the Poor*, Banque Mondiale, 2001, p. 38.

²« Use and Impact of Saving Services Among the Poor in Uganda », Recherche effectuée par Leonard Mutesasira, Henry Sempanghi, Stuart Rutherford et Graham A.N. Wright, 21 juin 1999, (https://www.undp.org/Microsave/studies_Microsave.html)

³Dilip Ratha, *Workers Remittances : An Important and Stable Source of External Development Finance 2003*, Banque Mondiale, 2003, p. 171.

الملحق ب

نص قرار الجمعية العامة أ/488/58 الخاص بالسنة الدولية للقروض الصغرى 2005

إن الجمعية العامة،

مذكراً بقرارها رقم 197/35 في 15 ديسمبر 1998، حيث أعلنت سنة 2005 سنة عالمية للقروض الصغرى وطالبت أن يشكل الاحتفال بهذه السنة مناسبة خاصة لإعطاء دفعة لبرامج القروض الصغرى في كل البلدان، وخاصة في البلدان السائرة في طريق النمو،

ومذكراً أيضاً بقرارها رقم 194/52 في 18 ديسمبر 1997، حيث أكدت الدور الذي يضطلع به كل من القروض الصغرى والتمويل الصغير كأداة هامة لمحاربة الفقر، تساعد على خلق الرأسمال ومناصب الشغل والأمن الاقتصادي، وتسمح للأشخاص الذين يعيشون في فقر، وخاصة النساء، بأن يمتلكوا استقلاليتهم،

مؤكدَةً أن الذين يعيشون في فقر، سواء في القرى أو المدن، يجب أن يستفيدوا من التمويل الصغير، بحيث تتقوى قدرتهم على تنمية دخلهم وتكوين رأسمالهم الخاص ويصبحوا أقل عرضة للآزمات،

ووعياً منها بالأهمية التي تكتسيها أدوات التمويل الصغير، مثل القرض والتوفير والخدمات المالية المرتبطة بها، في حصول الأشخاص الذين يعيشون في فقر على الرأسمال، واعتباراً منها لضرورة تسهيل حصول الأشخاص الذين يعيشون في فقر، وخاصة النساء، على القروض الصغرى والتمويل الصغير، كي يتمكنوا من إنشاء مقاولات صغيرة، من شأنها أن تخلق مناصب شغل مستقلة وتساهم في القضاء على التهميش،

1- تأخذ علماً بتقرير السكرتير العام المتضمن لمشروع برنامج العمل الخاص بالسنة الدولية للقروض الصغرى (2005)؛

2- تؤكد أن الاحتفال بالسنة الدولية للقروض الصغرى خلال العام 2005 يشكل مناسبة هامة للتوعية بأهمية القروض الصغرى والتمويل الصغير في القضاء على الفقر، ولضمان تقاسم الممارسات الفعالة، ولتقوية تطورات القطاع المالي الكفيلة بانعاش خدمات مالية مستدامة تخدم مصلحة الفقراء في كل البلدان؛

3- تدعو قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للسكرتارية وصندوق التجهيز التابع للأمم المتحدة إلى التنسيق المشترك للأنشطة التي تقوم بها الأجهزة التابعة للأمم المتحدة للإعداد لهذه السنة وللاحتفال بها؛

4- تعتبر أنه من الأهمية بمكان تقوية خدمات القروض الصغرى والتمويل الصغير وجعل سنة 2005 إطاراً للبحث عن الوسائل القمينة بالرفع من آثار التنمية لجعلها مستدامة عبر تبادل الممارسات المثلى والعبير المستخلصة؛

5- تدعو الدول الأعضاء إلى التفكير في إمكانية خلق لجان وطنية للتنسيق أو الربط مكلفة بانعاش الأنشطة المرتبطة بإعداد السنة الدولية والاحتفال بها؛

6- تدعو أيضاً الدول الأعضاء والأجهزة ذات الصلاحية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى المشاركة في الإعداد للسنة الدولية والاحتفال بها، وإلى مضاعفة الجهود لتعريف الجمهور وتوعيته بأهمية القروض الصغرى والتمويل الصغير؛

7- ترى أن إمكانية الحصول على القروض الصغرى والتمويل الصغير يمكن أن تساهم في تحقيق الأهداف المسطرة في المؤتمرات الكبرى والاجتماعات على مستوى القمة المنظمة بإشراف الأمم المتحدة، وخاصة تلك الأهداف الواردة في تقرير الألفية، ومنها على الأخص تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، واستقلالية النساء؛

8- تشجع على تنظيم تظاهرات جهوية ومحلية حول القروض الصغرى والتمويل الصغير، وتحيي، في هذا السياق، اجتماع مجالس القمة حول القروض الصغرى لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، المقرر عقده بداكا في فبراير 2004؛

9-تطلب التزام الدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلاحية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات، بتقديم مساهماتهم الطوعية وأشكال الدعم الأخرى للسنة، وفقاً للمبادئ الموجهة التي تخضع لها السنوات الدولية؛

10-تلتزم من السكرتير العام صياغة تقرير حول إعداد السنة الدولية للقروض الصغرى (2005)، بتشاور مع الدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلاحية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وبتقديمه لها في دورتها التاسعة والخمسين ضمن جدول الأعمال بعنوان: "انطلاق أعمال العشرية الأولى للأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر (1997-2006)".

تساهم برامج التمويل الصغير بفعالية في التخفيف من الفقر: بينت دراسات قامت بها "المجموعة الاستشارية من أجل الفقير" بإندونيسيا أن مداخيل فيما يخص مداخيل المجموعات الرائزة. % مقابل 3 % طالبي القروض الصغرى ارتفعت بـ 12.9. كشفت دراسة أخرى أنجزتها مجموعة "التحرر من الفقر" أن دخل زبائن القروض الصغرى بغانا زاد بـ 36 دولارا أمريكيا مقابل 18 دولارا فقط بالنسبة إلى الذين لم يستفيدوا من خدمات القروض الصغرى.

بينت دراسة قام بها بنك "ركيات" بإندونيسيا، أن مداخيل طالبي القروض الصغرى من العائلات نجحت في الخروج من % في المتوسط، وأن 90 % بجزيرة لومبوك ازدادت بـ 12. الفقر.

(تقاسم) بالهند، أن ثلاثة أرباع هؤلاء الزبائن Share. كشفت دراسة حول زبائن مؤسسة الذين شاركوا في برامج على المدى البعيد حسنوا بشكل أفضل وضعيتهم. وبينت الدراسة أن استقرار قاعدة الدخل يتحقق بفضل تنوع المداخيل والرفع من عدد أعضاء الأسرة النشيطين وموثوقية نمو التجارات الصغيرة.

وفي بوليفيا، ارتفعت مداخيل زبائن مؤسسة "القرض والتربية القروية" بالثلثين بعد منهم صرحوا أن مدخراتهم % انخرطهم في برنامج القروض الصغرى. إضافة إلى ذلك، فإن 80 لم يكن يتوفر على أية مدخرات قبل مشاركته في البرنامج. % ارتفعت، بينما 78 وفي هندوراس، كشفت دراسة قامت بها مؤسسة "إنقاذ الأطفال" أن الزبائن الذين شاركوا في برامج القروض الصغرى والتمويل الصغير رفعوا من مداخيلهم، مما مكنهم من إدخال عدد كبير من أطفالهم إلى المدارس، ومن تقليص نسبة الغياب المدرسي.

وفي بنغلادش، تضاعف عدد الذين استفادوا من التعليم الأساسي في صفوف الأطفال ما خلال ثلاث % بين 11 و 14 سنة، ضمن الأسر الزبونة لدى مؤسسة "براك"، حيث انتقل إلى 24 نسبة الأطفال المنحدرين من عائلات لم تستفد من خدمات تلك % سنوات، متجاوزا بـ 14 المؤسسة.

